﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓ ۚ إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [الأنفال: 34]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

ربط انتفاء العذاب لوجود الرّسول والاستغفار بكونه لا يمتنع عن المفسدين والكفّار

لمّا بيّن النّظمُ الكريمُ أنّ مانعَ نزولِ العذابِ عليهم، بقولِه جلّ شأنُه: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ بيّن أنّهم مُستحقّون العذابَ، "لأنّ المانعَ ليس من قِبَلهم، أي: وما لهم ممّا يمنعُ تعذيبَهم متى زالَ ذلك"[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَصُدُّونَ﴾: (صدّ) أصلٌ يدلُّ على إعْراضٍ وعُدولٍ، فالصَّدُّ: الإعْراضُ، صَدَّ عنه يَصِدُّ صُدوداً: أعرضَ، وصدَّه عن الامر صدًّا: مَنَعَهُ وصَرَفَه عنه. والصَّدُّ قد يكون انصرافًا عنِ الشّيء وامتناعًا، نحو: ﴿يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾، [النساء: 61]، وقد يكونُ صَرْفًا ومَنْعًا نحو: ﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: 25][2].

2) ﴿أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾: (ولي) أصْلٌ يَدُلُّ على قُرْبٍ. يُقالُ: تَباعَدَ بَعْدَ ولْيٍ، أيْ قُرْبٍ. المَوْلَى، والصّاحِبُ، والحَليفُ، وابْنُ العَمِّ، والنّاصِرُ، والجارُ؛ كُلُّ هَؤُلاءِ مِنَ الوَلْيِ وهو القُرْبُ. وكُلُّ مَنْ ولِيَ أمْرَ آخَرَ فهو وليُّهُ، والوَلايَةُ: تَوَلّي الأمرِ[3].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

يُخبر اللّهُ تعالى عن انتفاءِ موانعِ العذابِ عنِ الكافرين لذاتِهم،

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 4/20، والمراغي، تفسير المراغي: 9/203.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، والرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (صدّ - صدد).
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، والرّاغب، المفردات، والفيّوميّ، المصباح المنير: (ولي).

فأيُّ "شيءٍ لهم في انتفاء العذابِ عنهم، يعني: لاحظَّ لهم في ذلك وهم معذَّبون لا محالة. وكيف لا يعذَّبون، وحالُهم أنهم يَصدّون عنِ المسجدِ الحرامِ كما صدّوا رسولَ اللّه ﷺ عامَ الحديبية"[1]، فلا شيءَ يمنعُ تعذيبَ اللّه إيّاهم؛ لأنّهم مُستحقّون للعذابِ، وكيف لا يُعذَّبون وهُم من شدّةِ عُتوّهم وعنادِهم يَصُدّونَ المؤمنين عَنِ المَسْجِد الحَرامِ والطّوافِ حول البيت مدَّعين ولايتَه؟ والحالُ ليس لهم صلاحيّةُ الولايةِ في بيت اللّه لخباثةِ كُفرِهم وفسقِهم وعدمِ لياقتِهم، بل ما يصلحُ لولايته وخدمته إلّا الذين يجتنبون كبائرَ الإثم والفواحشَ ويتطهّرون عنِ المعاصي والآثامِ مُطلقًا، ولكنَّهم لا يَعْلَمونَ عدمَ استحقاقِهم ولايتَه[2].

لا يَمتنعُ نزولُ العذاب على الفجرة، لتوفُّرِ أسبابِه من الشّرك والصّدِّ والأثرة

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

دلالةُ العطْفِ ومُؤدّاهُ في سياق الآية الحكيمة:

عطف قولَه جلّ شأنُه: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾ على قولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾؛ لأنّه في بيان أسبابِ عذابِهم ومنْعِ العذابِ عنهم، فهو "ارتقاءٌ في بيان أنّهم أحقّاءُ بتعذيبِ اللّه إيّاهم، بيانًا بالصّراحة"[3].

استحقاقُ العذابِ بانتفاءِ أسبابِ منْعِه، عدل من الله ووفاء بوعده

الغرضُ منْ أسلوبِ الاستفهامِ، في السّياق الكريم:

في قوله ﷻ: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾ أدخل (ما) على الجملة، وجمهورُ المفسرين على أنّها استفهاميةٌ، والاستفهامُ للتّقرير، أي: كيف لا يُعذَّبونَ وهم مُتَّصفون بهذه الحال؟[4]، أو أنّ الاستفهام جاء للإنكار، والتّقديرُ: "ما الذي ثبت لهم لأن ينتفي عنهم عذابُ اللّه، فكلمة (ما) اسمُ استفهامٍ إنكاريٌّ، والمعنى: لم يثبت لهم شيء"[5]

لا شيءَ يمنعُ من عذابِ الكفارِ، وقد كفروا بالله وكذّبوا رسولَه

(1) الزّمخشري، الكشاف: 2/217.
(2) النخجواني، الفواتح الإلهية: 1/287.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/335.
(4) السمين، الدر المصون، ص: 599.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/335.

وقد جاء الاستفهام لنفي المانع من تعذيبِهم بإثبات ارتكابِهم ما يستحقُّه، فكيف لا يُعَذَّبون ولم يثبت لهم شيءٌ يمنعُه[1]، والمعنى: "أيُّ شيءٍ لهم في انتفاء العذابِ عنهم، يعنى: لاحظَّ لهم في ذلك وهم معذَّبون لا محالةَ"[2]. وإضافةً إلى ذلك فإنّ: "الاستفهامَ للتّعجبِ من مناقضةِ حالهم لما يجبُ لحَرَم اللّهِ الآمِن، والمعنى أيُّ أمرٍ ثبت لهم حتّى يُقيموا في الحرمِ ولا يعذّبُهم، يمنعُهم منه، وهم يحاربون شعائرَه، وذلك بصدّهم عن سبيل اللّه، وعنِ المسجد نفسِه، فهم يمنعون النّبيّ ﷺ من أن يؤدّيَ المناسكَ، ويمنعون ضِعافَ المؤمنين بإيذائِهم، ويَصدّون النّاسَ معنويًا بوضعِ الأصنام على الكعبةِ بناءِ إبراهيمَ، وينتهكون المحارمَ، بحمْلِ النّاسِ على الطّوافِ عرايا رجالًا ونساءً، حتى إنّهن ليَسترْنَ سوءاتِهن بأكفِّهنَّ، هذا كلُّه صدٌّ عنِ البيت؛ فكيف لا يُعذّبُهم اللّه بمغالبتِهم على الاستيلاءِ على البيت، والحالُ أنّهم لا يقومون على حُرماتِ البيتِ"[3].

سرُّ إيرادِ عذابِهم بالاستفهامِ دونَ الإخبارِ في السّياق:

في قولِه ﷻ: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾ أثبتَ تحقّقَ العذابِ لهم بالاستفهامِ الإنكاريِّ لنفي المانعِ عن عذابِهم، ولم يعبّرْ عنِ العذاب بصيغةِ الإخبارِ المباشرِ فلم يقلْ: (لا مانعَ من عذابِ اللّه لهم)؛ لأنّ النّفيَ بالاستفهامِ أبلغُ منَ النّفيِ بالخبرِ؛ لأنّه "أبلغُ في معنى الإيجابِ، أيْ: لا جوابَ لمن سألَ عن مثلِ هذا يصحُّ في نفْيِ العذابِ عنهم، والمعنى: لِمَ لا يعذّبُهم اللّه وهذا فعلُهم"[4].

إثباتُ العذابِ بالاستفهامِ الإنكاريِّ أبلغُ منَ الإخبارِ

غرَضُ الخبرِ في الآية، على القولِ بأنّ (ما) نافيةٌ:

وذلك على أنّ (ما) نافيةٌ، والتّقديرُ: وما عدمُ التّعذيبِ كائنًا

(1) العليمي، فتح الرحمن: 3/11.
(2) الزّمخشري، الكشاف: 2/217، والخازن، لباب التأويل: 2/310.
(3) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 6/3119.
(4) الواحدي، البسيط: 10/128.

لهم مع صدِّهم عنِ المسجد الحرام[1] وقد أفاد الخبرُ في قولِه ﷻ: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾ "بيانَ أنّ من كانت هذه حالُه لم يكن وليًّا للمسجدِ الحرام، فهم إذن أهلٌ لأن يُقتلوا بالسّيف ويُحارَبوا، فقَتَلَهم اللّهُ يومَ بدرٍ، وأعزّ الإسلامَ بذلك"[2]، فالخبرُ جاء لنفْيِ الأسبابِ المانعةِ من عذابِهم، ونفْيِ استحقاقِهم ولايةَ المسجدِ الحرامِ وإنِ ادّعوا ذلك.

الفضائلُ لا تتحقّقُ بالدّعاوَى، ولا بالأماني الكاذبة

دلالة حرف اللّام في قوله: ﴿لَهُمْ﴾:

في قولِه جلّ شأنه: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾ عبّرَ عن كونِ العذابِ مُستحقًّا لهم بلام الجرِّ الدّالّةِ على التّمليكِ والاستحقاقِ، وهي هنا "للاستحقاقِ، والتّقديرُ: ما الذي ثبت لهم لأن ينتفيَ عنهم عذابُ اللّه"[3].

عذابُ الكافرين مُستحقٌّ لهم وواقع، ويقين ليس له دافعٌ

بلاغةُ الكنايةِ في التّعبيرِ عنِ استحقاقِهمُ العذابَ:

في قولِه ﷻ: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾ دخل الاستفهامُ على فعلِ العذابِ المنفيِّ (لا يعذّبهم) للدّلالةِ على انتفاءِ مانعِ تعذيبِهم، والمقصودُ "الكنايةُ عنِ استحقاقِهمُ العذابَ وحلولِه بهم، أو توقّعِ حلولِه بهم، تقول العربُ: مالك ألّا تُكرمَ، أي: أنت حقيقٌ بأن تُكرمَ، ولا يمنعُك منَ الإكرام شيءٌ، فاللّفظُ نفيٌ لمانعِ الفعلِ، والمقصودُ أنَّ الفعلَ توفّرت أسبابُه، ثم انتفت موانعُه، فلم يبقَ ما يحولُ بينك وبينه"[4].

نفيُ موانعِ العذابِ دليلٌ على استحقاقِهم له

إيثارُ التّعبيرِ بلفظِ الجلالةِ في السّياق:

في قولِه ﷻ: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾ أسندَ العذابَ إلى لفظِ الجلالةِ تهويلًا لشأنِ العذابِ، فذكرُ اللّه تعالى في سياقِ الحديثِ عن شيءٍ يخلعُ عليه التّعظيمَ، فقولُه تعالى: ﴿أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾

لفظُ الجلالةِ يورثُ المهابةَ في مقامِ الثّوابِ أوِ العقابِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/335.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 15/480.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/335.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/335.

"أي: الذي له كمالُ العِزّ والعظمةِ على الظّالم، والإكرامِ والرّفقِ بالطّائعِ عاجلًا"[1].

دلالة الواوِ الحالية، ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ﴾ وموقعُ الجملةِ بعدَها:

استحقاقُ العذابِ على قدْرِ الجريمةِ

افتتحَ قولَه تعالى: ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ بالواو الحاليّة، والجملةُ حاليّةٌ، أي: "وكيف لا يعذَّبون ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ أي: وحالُهم ذلك، ومِن صدِّهم عند إلجاءِ رسولِ الله ﷺ إلى الهجرةِ، وإحصارُهم عامَ الحديبيةِ"[2]؛ وإنّما استحقّوا العذابَ في هذه الحالِ؛ لأنّ ما قاموا به منَ الصّدِّ عنِ المسجد الحرام يُعدّ "جريمةً عظيمةً يستحقُّ فاعلوه عذابَ الدّنيا قُبَيلَ عذابِ الآخرةِ؛ لأنه يؤولُ إلى الصّدِّ عنِ التّوحيدِ"[3].

دلالةُ التّعبيرِ بلفظ ﴿يَصُدُّونَ﴾:

استمراءُ المشركين الصّدَّ عن بيتِ الله الحرامِ، ومنْعَ دخولِه

في قولِه ﷻ: ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ عبّر عن صدِّهم بالفعلِ المضارعِ للدّلالةِ على أنّه عادةٌ ثابتةٌ لهم؛ لأنَّ من "شأنِهم فعلَ حقيقةِ الصّدّ في الماضي والحالِ والمآلِ، لا ينفكّون عن ذلك، كما كانوا يمنعون مَن شاءوا مِن دخول البيت ويقولون: نحن ولاتُه، نفعلُ ما نشاء، ويَصدّون المؤمنين عنِ الطّواف به بالتّعذيبِ والفتنةِ، وصَدّوا رسولَ الله ﷺ ومَن معه بالإخراجِ، ثمّ صدّوهم عامَ الحديبيّةِ عنِ الوصول إلى البيت، وعامَ عمرةِ القضيّة عنِ الإقامة بعد الثّلاثةِ الأيّام"[4]، فضلًا عمّا يقدّمُه الفعلُ المضارعُ منَ التّصوير الفنّي لمشهدِ الصّدِّ واستحضار صورتِه القبيحةِ.

نُكتةُ حذفِ مفعولِ ﴿يَصُدُّونَ﴾:

الفعلُ (صدّ) فعلٌ متعدٍّ يحتاجُ إلى مفعولٍ به، ولكنّه في قولِه جلّ

(1) البقاعيّ، نظم الدرر: 8/272 - 273.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 4/20.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/336.
(4) البقاعيّ، نظم الدرر: 8/273.

شأنُه: ﴿وَهُمۡ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ جاء المفعولُ به محذوفًا، والمعنى: وهم يَصدّون عنِ المسجد الحرام أولياءَه، ومن أرادَ تعظيمَه بالصّلاة فيه[1]، وإنّما ساغ الحذفُ لما دلّ السّياقُ على المفعولِ به في قولِه تعالى: ﴿إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾[2]، وفي هذا الحذفِ إيجازٌ بليغٌ، والغرضُ منه تعميمُ كلِّ صدٍّ قاموا به، إذ هم لم يقوموا بصدٍّ واحدٍ، كما أشعر الفعلُ المضارعُ ﴿يَصُدُّونَ﴾ على دوام الصّدِّ وتجدّدِه بحيث إنّه عادةٌ لهم، فكان الصّدُّ متنوّعًا لا يتعلّقُ بفعل واحد، فكان الإطلاقُ أبلغَ في التّعبيرِ عن ذلك.

حذفُ المفعول به أبلغُ في الدّلالةِ، على دَوامِ صَدِّهم وتجدُّدِه

دلالة (أل) العهديّة، في لفظ ﴿ٱلۡمَسۡجِدِ﴾:

في قولِه عزّ ذكرُه: ﴿وَهُمۡ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ جاء المسجدُ معرّفًا بالألف واللّام الدّالّة على العهدِ؛ فالمرادُ به المسجدُ الحرامُ بعينِه لا جنسُ المساجدِ، فخصَّه بالذّكرِ إظهارًا لفُحشِ ذلك الصّدِّ، فإنّ المسجدَ الحرامَ أحقُّ المساجدِ بأن لا يُصدَّ عبادُ اللّه عنه.

الصّدّ كان مُتعلّقًا بالمسجدِ الحرامِ بعينِه، لا بكلِّ مسجدٍ

فائدةُ وصفِ المسجدِ بلفظ ﴿ٱلۡحَرَامِ﴾:

وُصفَ المسجدُ في قولِه ﷻ: ﴿وَهُمۡ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ بأنّه الحرامُ، "أي العظيمُ حرمتُه عند كلِّ أحدٍ؛ فلا اختصاصَ به لشخصٍ دون آخرَ"[3]، فأفادَ هذا الوصفُ بأنّه المسجدُ الذي وُضعَ للنّاس، وهذا يُسفرُ عن قباحةِ جُرمِهم بالصّدّ عنه؛ إذ إنّه مسجدٌ لا يختصُّ بهم، فكان هذا الصّدُّ لا يحقُّ لهم بوجهٍ منَ الوجوه، ووَصْفُه بالحرام يدلُّ على حُرمةِ الظّلم فيه؛ لأنّه وُضعَ حَرمًا آمنًا للنّاسِ، فانتهاكُ عُمومِ حُرمتِه جريمةٌ عظيمةٌ تُؤكّدُ استحقاقَهمُ العذابَ،

انتهاكُ حُرمةِ المسجدِ بالصّدِّ تأكيدٌ على استحقاقِهمُ العذابَ

(1) الواحدي، البسيط: 10/129 - 130، والبقاعيّ، نظم الدرر: 8/273.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/336.
(3) البقاعيّ، نظم الدرر: 8/273.

والجملةُ مُساقةٌ تدليلًا على ذلك الاستحقاقِ، فأفادَ الوصفُ بالحُرمةِ تأكيدَ ذلك الاستحقاقِ.

غرضُ وصْفِ المسجدِ بألفاظ (الحرام) و(المحرّم) و(الحرَم):

صفةُ الحُرمةِ ثابتةٌ راسخةٌ في حقِّ هذا المسجدِ

جاء وصفُ البيتِ بكونِه محرّمًا بأكثرَ من صيغةٍ، فوُصفَ بأنّه حرامٌ، ومحرّمٌ، وحَرَمٌ؛ إذ قال جلّ شأنُه: ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾، فوصفَه بالمصدرِ الدّالِّ على أنّ الحُرمةَ هي وصفُه الثّابتُ مبالغةً في التّشنيع عليهم لفعلتِهم بالصّدِّ عنه، وقال: ﴿عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ﴾ على لسانِ إبراهيمَ ﷺ في دعائِه لأهلِه بالأمنِ في هذا الوادي القَفرِ، فناسبَه أن يذكرَ البيتَ بهذا البناءِ الصّرفيِّ الدّالِّ على أنّه مُحرّمٌ على أحدٍ أن يتعرّض لساكنِه لأنّه مُحرّمٌ عليه ذلك، وقال عنه: ﴿حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾؛ وذلك تأكيدٌ على هذه الصّفةِ له دونَ غيرِه من البيوتِ؛ فجاءت في معرضِ الامتنانِ عليهم بأن جعلَ هذا البيتَ حَرمًا وآمنًا دون غيرِه، فذكر بيتَه بأكثرَ من صيغةٍ لبيانِ رسوخِها في حقِّ هذا المسجدِ على تنوُّعِ مُراداتِها، فيُرادُ ترسيخُها في أذهانِ النّاسِ كذلك.

دلالة الواو على الحاليّة وجملتها في الآية القرآنيّة:

نفيُ ولايتِهم بغرضِ إظهارِ اعتدائِهم بذلك الصّدّ عنه

في قولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾ الواوُ حاليّةٌ، والجملةُ "حالٌ من ضمير ﴿يَصُدُّونَ﴾ مفيدةٌ لكمال قُبحِ ما صنعوا منَ الصّدّ؛ فإنّ مباشرتَهم للصّدِّ عنه مع عدمِ استحقاقِهم لولاية أمرِه في غايةِ القُبحِ، وهو ردٌّ لما كانوا يقولون: نحنُ ولاةُ البيتِ والحرمِ فنصدُّ من نشاءُ ونُدخِلُ من نشاءُ"[1]. وفائدةُ الحالِ بيانُ أنّه لم يكنِ الصّدُّ حقًّا لهم؛ لأنّهم ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾، فنفَى عنهم ولايتَه، إذ لو كانوا أهلًا

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 4/20، والشّوكاني، فتح القدير: 2/349، والآلوسي، روح المعاني: 5/189.

لولايتِه فلربّما وقعَ الصّدُّ منهم موقعَه[1]، وهذا يُظهرُ " اعتداءَهم في صدِّهم عنِ المسجدِ الحرامِ؛ فإنّ مَن صدَّ عمّا هو له منَ الخير كان ظالمًا، ومن صدَّ عمّا ليس من حقّه كان أشدَّ ظلمًا، ولذلك قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ [البقرة: 114] أي: لا أظلمَ منه أحدٌ لأنّه منعَ شيئًا عن مُستحقّه"[2].

نُكتةُ دخولِ ﴿وَمَا﴾ على (كان) واسمِها وخبرِها:

نفيُ استحقاقِ الولايةِ، إيغالٌ في نفيِ كونِهم أولياءه

في قولِه جلّ شأنه: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾ أدخلَ النّظمُ الكريمُ (كان) بين (ما) ومعمولَيْها، وأصلُ الكلامِ: (وما هم أولياءه)؛ لأنّه لم يردْ نفيُ كونِهم أولياءَه وحسبُ، بل نفيُ استحقاقِهم أن يكونوا كذلك منَ الأصل، أي: ما كانوا "مُستحقّين ولايةَ أمرِه مع شركِهم"[3]، فأدخلَ النّفيَ على كان للدّلالةِ على أصالة انتفاءِ استحقاقِهم لولايةِ البيتِ، فالمنفيُّ هو الاستحقاقُ، فالمعنَى: "وما استحقّوا مع إشراكِهم وعداوتِهم للدّين أن يكونوا وُلاة أمرِ الحرم"[4].

بلاغة المجاز المرسل وعلاقتُه اللّزوميّةُ في السّياق:

نفيُ ولايةِ المسجدِ الحرام عنهم يستلزمُ نفي استحقاقِها

في قوله ﷻ: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾ نفَى أن يكونَ المشركون أولياءَ المسجدِ الحرامِ، وهم أولياؤُه في الواقعِ، فالمرادُ من ذلك النّفي نفيُ استحقاقِ الولايةِ لا نفسِها، فهو مجازٌ مرسلٌ علاقتُه اللّزوميّةُ، حيث أطلقَ اللّازمَ وأراد الملزومَ والقرينةُ كونُهم مُتولّين وقتَ نزولِها، إذ نفيُ الولايةِ مستلزِمٌ لنفيِ استحقاقِها لُزومًا عربيًّا[5].

فائدةُ إضافةِ الأولياءِ إلى الضّميرِ العائدِ على المسجدِ الحرامِ:

أضافَ الأولياءَ في قولِه ﷻ: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓ إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ إلى

(1) البقاعيّ، نظم الدرر: 8/273، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 15/480.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/337.
(3) ابن كمال باشا، تفسير ابن كمال باشا: 4/260.
(4) النسفي، مدارك التنزيل: 1/643.
(5) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 9/74.

الضّمير العائدِ إلى البيتِ ردًّا لدعواهُم بكونِهم ولاةَ البيتِ؛ حيث "كان المشركون يقولون: نحنُ أولياءُ المسجدِ الحرامِ، فردَّ اللّه عليهم بقولِه: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوۡلِيَآءَهُۥٓۚ﴾ أي: أولياءَ البيتِ: ﴿إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ﴾ أي: ليس أولياءُ البيتِ ﴿إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾"[1].

النّـفـيُ يسلبُ عنهم دعـواهُم ولايةَ البيْتِ

والضّميران لا يصحُّ أن يكونا عائدَيْن على لفظِ الجلالةِ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا لَهُمۡ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾؛ "لأنّ الضّميرَ إذا دار بين الأقربِ والأبعدِ فللأقربِ، وأيضًا في الاحتمال الأوّل ردٌّ لقولِهم: نحن ولاةُ البيتِ، وأيضًا انتفاءُ ولايةِ اللّه تعالى عنهم ظاهرةٌ واضحةٌ، فلا فائدةَ فيها معتدًّا بها في نفْيِ ذلك"[2].

دلالة الاستئناف البيانيّ في تعيين أولياء المسجد الحرام:

قولُه ﷻ: ﴿إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ استئنافًا بيانيًّا أو تعليليًّا[3]؛ فالجملةُ: "تعيينٌ لأوليائِه الحقِّ، وتقريرٌ لمضمونِ ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوۡلِيَآءَهُۥٓۚ﴾ مع زيادةِ ما أفاده القصْرُ من تعيينِ أوليائِه، فهي بمنزلة الدّليلِ على نفْيِ ولايةِ المشركين، ولذلك فُصِلَتْ"[4]، وقد جاءتْ لبيانِ أهلِ الولايةِ على البيتِ بعد أن نفاها عنِ المشركين[5]، وهي للتّعليلِ، وللتّدليلِ على نفْيِ ولايتِهم على البيت، "وإنّما لم يَكتفِ بجملةِ القصْرِ مع اقتضائِه أنّ غيرَ المتّقين ليسوا أولياءَ المسجدِ الحرامِ، لقصْدِ التّصريحِ بظلمِ المشركين في صدِّهم المسلمين عنِ المسجدِ الحرامِ بأنّهم لا ولايةَ لهم عليه، فكانت جملةُ: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوۡلِيَآءَهُۥٓۚ﴾ أشدَّ تعلّقًا بجملةِ: ﴿وَهُمۡ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ من جملةِ: ﴿إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ وكانت

التّعليلُ يُكسبُ القناعةَ ويُقوّي الحُجّةَ

(1) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 9/509.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 9/74.
(3) محمود صافي، الجدول: 5/213.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/337.
(5) البقاعيّ، نظم الدرر: 8/273.

جملةُ: ﴿إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ كالدّليلِ، فانتظمَ الاستدلالُ أبدعَ انتظام، ولِما في إناطةِ ولايةِ المسجدِ الحرامِ بالمتّقين منَ الإشارة إلى أنَّ المشركين الذين سُلِبت عنهم ولايتُه ليسوا منَ المتّقين، فهو مذمّةٌ لهم وتحقيقٌ للنّفي بحجّةٍ"[1].

دلالة ﴿إِنۡ﴾ على القصر في السّياق:

الاستثناءُ المنفيّ، فيه دلالةٌ على تأكيد التّأكيد

افتتح قولَه جلّ شأنُه: ﴿إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ بحرف النّفي (إن)، ولم يأتِ النّفيُ بـ (ما)؛ لأنّ النّفيَ بـ (إن) أكثرُ تأكيدًا ومبالغةً، ولذا كانت في الاستعمالِ القرآنيِّ غالبًا ما تأتي مع (إلّا) والقصرِ، لما فيه تأكيدٌ للمعنى، أمّا (ما) فتأتي مع الحصرِ لكن ليس هو الغالبُ عليها، كما يُلاحظُ أنّ بين (إن) و(إلّا) جناسًا لفظيًّا بالافتتاح بالهمزة المكسورة، وهذا التّشابهُ في بداية اللّفظين فيه مزيدٌ منَ القوّة في التّعبير بهما معًا؛ فيكونُ قولُه تعالى: ﴿إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ يدلُّ على قوّة النّفي الذي يُضيفُ تأكيدًا للتّأكيدِ المرادِ بالقصرِ.

بلاغةُ القصرِ ونوعُه ودلالتُه في الآية:

لا يَستحقُّ الولايةَ على المسجدِ الحرامِ إلّا المؤمنون المتّقون

في قولِه تعالى: ﴿إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ جاء القصرُ بالنّفي والاستثناءِ للدّلالة على تعيينِ أولياءِ المسجد[2]، وحصرِ ولايتِه بهم، فليس لهذا المسجدِ أولياءُ على وجه الاستحقاقِ غيرُ المتّقين، فجاء الإخبارُ عن ذلك بأسلوبِ القصرِ للدّلالةِ على تأكيدِ ذلك، وهو قصرُ قلبٍ؛ لأنّه عكسُ الحُكمِ الذي كانوا يظنّونه بأنّهم هم ولاتُه، وهو قصرُ موصوفٍ على صفةٍ.

سرُّ اصطفاءِ النّفي والاستثناءِ طريقًا للقصرِ:

في قولِه تعالى: ﴿إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ جاء القصرُ بطريق النّفي والاستثناءِ؛ لأنّه جاء لبيانِ حُكمٍ يُنكره المشركون، وهذا من

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/337.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/337.

وجوهِ استعمالِ القصرِ بهذه الطّريقةِ، أمّا القصرُ بـ (إنّما) فإنّه يُستعملُ في "حُكمٍ من شأنِه ألّا يجهلَه المخاطبُ ولا يُنكرَه"[1]، وعليه فإنّ استحقاقَ ولايةِ البيتِ للمتّقين كان حُكمًا يُنكرُه المشركون، ولا يُقرّون به فجاء القصرُ بأسلوب النّفْيِ والاستثناءِ الدّالِّ على ذلك.

مناسبة إنكارِهم استحقاقَ التّقوَى للولايةِ على وجْهِ الحصْرِ

نوع (أل) في لفظ ﴿ٱلْمُتَّقُونَ﴾:

في قولِه ﷻ: ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ﴾ عرّفَ المتّقين بالألف واللّام الدّالّةِ على الجنسِ، فتشملُ جميعَ الأتقياءِ في كلِّ زمان، فقولُه: ﴿إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ﴾ "يعني المؤمنين الذين يتّقون الشّركَ، ويَحترزون عنِ المنكراتِ، كالذي كانوا يفعلونَه عندَ البيت"[2].

كلُّ مَنِ اتّصفَ بالتّقوَى فهو أهلٌ لولايةِ هذا البيتِ الحرام

سِرُّ التّعبيرِ بالمتّقين دونَ المؤمنين أو المسلمين:

في قولِه تعالى: ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ﴾ جعل ولايتَه منحصرةً بالمتّقين دونَ المسلمين؛ إذ ليس "كلُّ مسلمٍ أيضاً ممّن يصلحُ لأنْ يليَ أمرَه، إنّما يستأهلُ ولايتَه من كان برًّا تقيًّا، فكيفَ بالكفرةِ عبدةِ الأصنام"[3]، فذكرُ المتّقين دون المسلمين إشارةٌ إلى عُلوِّ منزلةِ ولايةِ اللّه تعالى وقد وصَفَ أنّه وليُّ المؤمنين في قولِه جلّ شأنُه: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ إيغالًا ومبالغةً في كونِ مجرّدِ الإسلامِ لا يكفي في نَيلِ تلك الولايةِ[4].

ولايةُ اللّه تعالى منزلةٌ رفيعةٌ، لا تُنالُ إلّا بالبرِّ والتّقوَى

غرضُ حذْفِ مُتعلّق لفظ ﴿ٱلْمُتَّقُونَ﴾:

في قولِه عزّ ذكرُه: ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ﴾ جاء لفظُ المتّقين بلا مُتعلّقٍ للاهتمامِ بهذا الوصفِ، "أي: العريقون في هذا الوصفِ بما يجعلون بينَهم وبين سخَطِ اللّه من وقاياتِ الطّاعاتِ"[5]، فأطلقَ

الاهتمامُ بصفة التّقوى لذاتها، وشمولها لكلّ ما يُتّقَى

(1) الجناجيّ، البلاغة الصافية، ص: 175.
(2) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 9/509.
(3) الزمخشريّ، الكشاف: 2/217.
(4) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 7/92.
(5) البقاعيّ، نظم الدرر: 8/273 - 274.

التّقوَى عنِ المتعلّقِ فلم يقلْ: (يتّقون اللّه)؛ اهتمامًا بصفةِ التّقوَى من حيث هي، لا من حيثُ المتعلّقُ بها، كما أفادَ الإطلاقُ الشّمولَ، فيشملُ كلَّ ما يندرجُ تحت هذا الفعلِ.

معنى الواو في جملة ﴿وَلَٰكِنَّ﴾ العاطفة، ومعنى الجملةِ بعدَها:

نـفـيُ الـولايـةِ ونـفـيُ الـعـلـمِ قرينانِ

في قولِه جلّ شأنُه: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ (الواو) عاطفةٌ، والجملةُ في قولِه تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ معطوفةٌ على الجملةِ في قولِه: ﴿إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾[1]، فالجملة الأولى نفتِ الولايةَ عنهم، وأثبتّها للمتّقين، والثّانيةُ نفتِ العلْمَ عن أكثرِهم، وأثبتت لهمُ الجهلَ، ويُمكنُ أن تكونَ الواوُ حاليّةً، والجملةُ بعدَها في محلِّ نصبٍ على أنّها حالٌ.

معنى (لكنّ) الاستدراكيّة في السياق:

منَ الدّعاوَى ما يكونُ مَنشؤها الجهلُ بحقائق الأمورِ

في قولِه ﷻ: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ جاء حرفُ الاستدراك (لكنّ) تعقيبًا على النّفْيِ السّابقِ في الجُملتين في قولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوۡلِيَآءَهُۥٓۚ إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ فلمّا نفَى ذلك عنهم فإنّه "يثيرُ فرضَ سائلٍ يسألُ عنِ الموجبِ الذي أقحمَهم في الصّدِّ عنِ المسجدِ الحرامِ، ويَحسبون أنّهم حقيقون بولايته"[2]، فجاء الاستدراكُ تعليلًا لادّعائِهم بعد نفْيِ استحقاقِهم.

سِرُّ نفْيِ العلْمِ عنِ الأكثريّةِ دونَ الجميعِ:

نفيُ العلمِ عنِ الأكـثريّـةِ يُشيرُ إلى علْمِ الأقليّةِ

في قولِه عزّ ذكرُه: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ نفَى العلْمَ عن أكثرِهم، ولم يقل: (ولكنّهم لا يعلمون)؛ لأنّ فيهم مَن لا يصدقُ عليه الوصفُ بكونِه لا يعلمُ، فأرادَ بذلك "أنْ يُعْلِمَ ويُشعرَ أنّ بينهم وفي خلالِهم قومًا قد جنحوا إلى الإيمان، ووقع لهم عِلمٌ، وإن كان ظاهرَهم الكفرُ، فاستثناهُم منَ الجميع بقولِه:

(1) محمود صافي، الجدول: 5/212 - 213.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/338.

﴿أَكۡثَرَهُمۡ﴾، وكذلك كانت حالُ مكّة وأهلِها، فقد كان فيهمُ العبّاسُ وأمُّ الفضل وغيرُها"[1].

نُكتةُ التّعبيرِ بالمضارِعيّةِ في الفعل ﴿لَا يَعۡلَمُونَ﴾:

المشركونَ غارقونَ في الجَهلِ مُستمرّونَ فيه

في قولِه جلّ شأنُه: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ عبّر عنِ انتفاءِ علمِهم بالفعل المضارع، للدّلالةِ على استمرار النّفْي، فإنّهم لا يعلمون على الدّوامِ، فلا انقطاعَ لجهلِهم عن كونِ استحقاقِ الولايةِ منحصرًا بالمتّقين، وهذا إخبارٌ عن كونِهم لن يدركوا تلك الحقيقةَ؛ لأنّ الجهلَ عادةٌ متأصّلةٌ فيهم.

بلاغةُ حذْفِ مفعولِ: ﴿لَا يَعۡلَمُونَ﴾:

ادّعاءُ ما ليس بحقٍّ دليلُ الجهلِ، وانتفاءِ العلمِ

جاء العلمُ المنفيُّ عنهم مطلقًا بلا مفعولٍ به في قولِه تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ فلم يُبيّنْ أيَّ شيءٍ لا يعلمونَه؛ وذلك لدلالةِ السّياقِ عليه في قولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوۡلِيَآءَهُۥٓۚ إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾، فالمعنى: "لا يعلمون أنّهم ليسوا بأوليائِه بل يظنّون أنّهم أولياؤه"[2]. وقد يكونُ أنّه أرادَ نفْيَ مُطلقِ العلْمِ عنهم، بلا نظرَ إلى مُتعلّقٍ، ويدخلُ فيه عدمُ معرفتِهم بمُستحقِّ الولايةِ دُخولًا أوّليًّا، فيكونُ انتفاءُ مُطلقِ العلمِ عنهم هو السّببُ بادّعائِهم ذلك، أي: فلكوْنِهم لا يعلمون "ادَّعَوْا لأنفسِهم أمرًا غيرُهم أولَى به"[3].

فائدةُ توسُّطِ النّفْي بين المسنَد إليه والمسنَدِ الفعليّ:

عجزُ المشركين عنِ العلْمِ والفهْمِ ثابتٌ ومُستمرٌّ ومتجدّدٌ

في قولِه ﷻ: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ نفَى العلمَ عنهم بالجملةِ الاسميّةِ الدّالّةِ على تأكيدِ مضمونِها وثباتِ المعنى فيها، وجاء المسنَدُ فعلًا منفيًّا للدّلالةِ على ثبوتِ هذا النّفْي وتجدُّدِه، تقويةً

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/522، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 4/20، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/338.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/522.

(3) السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص: 320.

للحُكم المنفيِّ، والمعنى "ليس لهم علمٌ بالأمورِ ليميّزوا بين الحقِّ والباطلِ والمتّقي والفاسقِ وحُسنِ العواقب وسيّئِها"[1]، فهذه القدرةُ منتفيةٌ عنهم على وجهِ الدّوامِ والثّبوتِ والتّأكيدِ.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الصدُّ والمنعُ:

الصّدُّ أخصُّ منَ المنعِ فهو منعٌ عن بلوغِ المقصَدِ، "الصّدُّ هو المَنْعُ عَن قصْدِ الشّيءِ خاصَّة؛ ولهذا قالَ اللّه تَعالَى: ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ أي: يمْنَعونَ النّاس عَن قَصْدِه، والمنعُ يكونُ في ذَلِك وغَيره؛ ألا ترى أنّه يُقال: منع الحائِط عَنِ الميل، ولا يُقال: صدَّه عنِ الميل؛ لأنّ الحائطَ لا قصْدَ لَهُ"[2]. وفي الآيةِ الكريمةِ عبّرَ بالصّدِّ دون المنعِ؛ لأنّهم كانوا يمنعون النّاسَ أن يقصدوا ويبلغوا بيتَ اللّه تعالى.

الصّدُّ أخصُّ منَ المنعِ، فهو منعٌ عن بلوغِ المقصَدِ

(1) البقاعيّ، نظم الدرر: 8/274.

(2) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 114.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس عشر، سورة الأنفال من الآية 27 إلى سورة التوبة الآية 22
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس عشر، سورة الأنفال من الآية 27 إلى سورة التوبة الآية 22
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 16 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-12-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 16 : المجلد السادس عشر، سورة الأنفال من الآية 27 إلى سورة التوبة الآية 22.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-768-12-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9828150 بتاريخ 2024/01/18م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»